مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر
دراسة في المفهوم والأبعاد

المدرس المساعد
ناهده محمد زبون
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

المقدمة

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيمالأساسية التيأثرت بشكل كثير على الفكر السياسي القديم والحديث و المعاصر.

برز ظهورها الأولي(المواطنة)مع بروزدولة المدينة اليونانية التي كانت قائمة على أساس التمييز بين الأفراد، لكن إبداع هذا المفهوم ظهر بظهور الدولة القومية الحديثة في أوربا.

والمواطنة هي تعبير عن حركة المواطنين في اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها بحيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق إلى الانتماء الأرحب، أي تتجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشري: الطائفة، القبيلة، العشيرة، إلى الجماعة الوطنية ومن ثم تحقيق دولة المواطنة، وعليه تصبح المصلحة العامة المشتركة هي المعيار الرئيس الذي يحكم حركة المواطنين فيحدث ما يسمى بالاندماج الوطني.

إن المصلحة العامة في هذه الحالة تمثل عاملاً حاسماً في دفع المواطنين للحركة نحو اكتساب الحقوق بأبعادها المختلفة: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة بشتى أنواعها ومجالاتها، والمساواة بين الجميع من دون تمييز لأي اعتبار.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة.

المطلب الثاني: مفهوم المواطنة.

لهذا تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الثالث: أبعاد مفهوم المواطنة

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة

إن الحديث عن الجذور التاريخية لمفهوم المواطنة يرجع إلى ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له. فهي أي مبدأ (المواطنة) قديمة قدم المدن الإغريقية[1].

إذ كانت المواطنة تشير إلى حق الفرد في المشاركة السياسية في مجتمع المدينة، حيث كان مفهوم المواطنة عند بعض الفلاسفة أمثال (أفلاطون) و(أرسطو) يتصف بالصرامة والتشدد في شروطها، إذ اقتصر على الرجال الأحرار فقط المقيمين في المدينة إذ كانوا لا يشكلون نسبة كبيرة، إذ لم تتجاوز هذه عند بعض الباحثين (١٠٪) من مجموع السكان، أو اقل من (٢٠٪) عند آخرين[2].

أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد حصل تغيير في مفهوم (المواطنة)، إذ مرَ بمرحلتين هما:

الأولى هي: مبدأ الانتماء إلى الوطن الخاص (روما)، إذ اعتبر كل روماني مواطناً. أما سكان الأقاليم الأخرى التي سيطرت عليها الإمبراطورية فهم رعايا. أما الثانية فهي قد جعلت معيار الولاء وليس السكن هو الأساس في اتصاف الفرد بـ (المواطنة)[3].

أي بعبارة أخرى تم توسيع مصطلح المواطنة لدى الرومان ليشمل الشعوب التي خضعت لها.

وبهذا فان الحضارة الرومانية اعتمدت، رغم ارستقراطيتها، مبادئ مهمة كـ (المساواة والحرية) لا سيما خلال ما سُمي آنذاك بـ (المرحلة التشريعية) التي جرى فيها التأكيد

على مسألة الديمقراطية وتحرير الشعوب والأفراد المستضعفين[٤].

أما في العصور الوسطى (٣٠٠ ب.م - ١٣٠٠ب. م) فقد تراجع مفهوم المواطنة في الفكر السياسي، وذلك بسبب اندثار التجارب الديمقراطية المحدودة في واقع الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك إلى إقامة حكم ملكي مطلق غير مقيد[٥].

أما تاريخ إبداع مفهوم المواطنة في أوربا يعود إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة قيام حركة الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني[٦].

ولعل قدرة قيادات الفكر والعمل في كل بلد أوربي على تنمية قواسم مشتركة ووضع طلب فعال على الحرية تسنده كتلة حرجة من التيارات الفكرية والقوى السياسية التي تنشد التغيير، كان وراء نجاح أوربا ودائرتها الحضارية بتحقيق ما تصبو إليه الإنسانية اليوم من إقرار لمبدأ المواطنة دون تمييز باعتبار ذلك حجر الأساس للنظام الديمقراطي[٧].

فعلى مستوى الأفكار والنظريات السياسية إذ تكرس هذا المفهوم في أطروحات العديد من المفكرين الغربيين ومنهم (توماس هوبز)، إذ يعد المواطنة هي الصفة التي تُكتسب من خلالها الانتماء لمجموعة من الناس من ذوي الإرادات المختلفة وبالتالي يختلف عن مصطلح الرعية الذي يطلق على أفراد الدولة فقط حين يصبح الفرد عضواً في دولة ما، لذا لا يشترط (هوبز) وجود سلطة أو إرادة مركزية لاكتساب حقوق المواطنة، وهو طرح يأتي بالتأكيد ضمن التصور العام لفكرة العقد الاجتماعي الذي طرحه (هوبز)[٨].

أما (جون لوك) فيرى في هذا الصدد، إن المجتمع المدني ليس هو حالة الطبيعة، المجتمع المدني هو

اختراع بشري، تحسين يجري على حالة الطبيعة، عمل نقوم به كترتيب بديل لمخاطر غير أكيدة في حالة الطبيعة، تحسين يقوم به الإنسان على العمل السيئ الذي تقوم به الطبيعة من اجلنا، وحالما نعيش في مجتمع مدني، إذ إن الطبيعة لم تُعدنا لنكون مواطنين، فلا بد أن تُكتسب صفات المواطنة [٩] .

ويمزج (جان جاك روسو) بين المواطنة والسيادة ليقرر إن كل فرد ينتمي إلى الأمة يملك صفة المواطنة أي انه يسهم في المواطنة ويصبح له الحق في هذه الصفة، الأمر الذي يعني إن كل فرد في المجتمع يملك حقاً يعلو على كل قانون وضعي ويفرض على المشرع احترامه وهو حق المواطنة، مع بقاء الفرد جزءً مكوناً للأمة التي هي وحدها صاحبة السلطة العامة[١٠].

ويبدو أن هولاء المفكرين أرادوا الخروج بالمواطنة من مجرد الانتماء إلى دين أو طبقة إلى مفهوم سياسي يعتمد الأمة والدولة معياراً، فهم نظروا إلى المواطنة على إنها تُكتسب سياسياً وليس دينياً أو طبقياً كما كان شائعاً في العصور الوسطى[١١].

أما على مستوى الثورات والشِرعات، ففي العام ١٦٨٩م وفي طريق تقييد الملكية وتعزيز الحقوق والحريات اصدر البرلمان البريطاني ((شرعة الحقوق الشهيرة)) حيث أشرت هذه الوثيقة النهاية الحقيقية للحكم المطلق في بريطانيا وفرضت احترام القانون والبرلمان على الملكة ماري... كما نصت هذه الشرعة على إن انتخابات أعضاء البرلمان يجب أن تكون حرة، وحق الشعب في المشاركة في الانتخابات[١٢].

وعند قيام الثورة الأميركية وإعلان الاستقلال الأميركي، في ٤/تموز/ ١٧٧٦م، أعلنت ولاية فرجينيا ((وثيقة الحقوق)) وجاء فيها ((إننا نعتقد الحقائق التالية من البديهيات: خُلق الناس جميعاً متساوين، وقد منحهم الخالق حقوقاً خاصة لا تنتزع منها الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة))[١٣].

كذلك هو الحال في فرنسا، إذ كانت حركة التنوير التي شعت خارج حدود تلك البلاد، ودعم فرنسا لحرب استقلال الولايات المتحدة إلى جانب السخط الشعبي على ملكية مستبدة على يد لويس السادس عشر، وتفاقم الأزمة المالية وامتلاء سجن الباستيل بالمفكرين والكتاب، كلها عوامل مهدت لقيام الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩م وعلى أثرها تم إصدار ((إعلان حقوق الإنسان والمواطن)) في ٢٦/آب/١٧٨٩م بعد إقراره من ممثلي الشعب الفرنسي في الجمعية الوطنية[١٤].

لقد احتوى هذا الإعلان الأخير على (١٧) مادة تصدرتها ديباجة، وفي المادة الأولى منه، وهي الأكثر شهرة عالمياً، نصت على انه ((يولد الناس أحراراً ومتساوين في الحقوق ويبقون كذلك))[١٥].

نلاحظ إن هذه المبادئ مثل (المساواة، وحق الحياة، الحرية، و...) التي نادت بها وثيقة الحقوق الأميركية، والتي كانت قد وردت في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، والأخير كان ذو صبغة عالمية، هي نفسها المبادئ التي يستند عليها مبدأ المواطنة اليوم.

ولا نغفل إن لمفهوم المواطنة جذوراً تاريخية في الفكر السياسي الغربي فقط وإنما له جذوراً تاريخية في الحضارات الأخرى وخاصةً عند العرب قبل وبعد ظهور الإسلام.

إذ كانت الحضارة العربية مثل التجارب السياسية الإغريقية والرومانية، توفر قدراً من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار، إذ كان لكل قبيلة عربية في عصر الجاهلية- مجلس شوروي- يتكون من المتنفذين ومن رؤساء العوائل، وهذا المجلس يختار شيخ القبيلة الذي يكون عادةً من أهل العصبية (القبيلة) ويراعى في اختياره تقدم سنه وامتيازه بالكرم والشجاعة والحنكة والتجربة والحلم، إذ كانت السلطة في مكة بيد (الملأ)، وهو مجلس يتكون من رؤساء العوائل وأهل النفوذ وأصحاب القوى المالية وهم في نفس الوقت أهل

الحل والعقد حيث كانوا يتدخلون في كل شيئ وبحيث كانت لهم قوة أدبية كبيرة تجعل الناس ترضى بقراراتهم[١٦].

وقد أنشأ قصي بن كلاب داراً خاصة لاجتماع الملأ سميت بـ (دار الندوة)، كانت شمالي الكعبة، وفيها كان يعقد الملأ اجتماعاتهم عند الحاجة، حيث كانت دار الندوة نادي قريش العام كذلك كان نوادٍ خاصة للقبائل أيضاً تنظر فيها أمورهم الخاصة[١٧].

وعندما جاء الإسلام وما يحمله من مبادئ سامية تدعو إلى (العدل، المساواة، الحرية) [١٨]، في قوله تعالى﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان)[١٩].وقوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾[٢٠].

وتعد صحيفة المدينة في عهد الرسول محمد (ص)،كنموذج واضح تحددت بموجبه الأسس النظرية السياسية كالشورى والإجماع وحرية المعتقد والبيعة، وصنفت تلك الصحيفة القبائل ليكونوا أمة من دون الناس على إنها الأمة السياسية القائمة على مبدأ التناصر والمساواة بين جميع الفئات العقائدية ومنع العدوان على حرية الاعتقاد والممارسات المرتبطة به[٢١] .

إن تلمس جوهر صحيفة المدينة يوضح المشتركات القيمية مع مبدأ المواطنة، فقد قامت على الاعتراف بالتعددية وإقرار حرية المعتقد وعضوية الانتماء إلى الجماعة السياسية والشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات المعنوية والمادية... ومن الملفت للنظر إن صحيفة المدينة اعتبرت الحقوق هبة الله تعالى وليس لأحد انتهاكها... لقد اعتبر العديد من الباحثين المحدثين إن صحيفة المدينة أول وثيقة حقوقية... وإنها عقد مواطنة متقدم على عصره[٢٢] .

إن تمتع الفرد في بدايات المجتمع الإسلامي بعضوية تامة وفورية في المجتمع السياسي إنما يدل على المعنى الايجابي للمواطنة النشطة بحكم كونه

مسلماً، وبذلك يمكن اعتبار مصطلح المسلم معادلاً دقيقاً للمصطلح الغربي (مواطن)، بمعنى الفرد الكامل العضوية في المجتمع السياسي والذي له حقوق وعليه واجبات تحتم عليه المشاركة في الحياة العامة[٢٣].

لذا يكون الإطار الفكري للمواطنة في الإسلام لا يختلف عن مفهوم المواطنة في صورتها المعاصرة إلا في نقطة واحدة يشير إليها أحد الباحثين، هي أساس المواطنة حيث تعتمد الجماعات السياسية الحديثة الترابط التاريخي القائم بين الفرد ووجود إقليم معين كأساس للعضوية، بينما يستند المفهوم الإسلامي للجماعة الإسلامية على الدين، ولأجل أن يتمتع الفرد بكامل شروط المواطنة عليه أن يكون مسلماً بينما تعتمد مكانة غير الأعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الأصلية[٢٤].

وبناءً على ما تقدم فإن مفهوم المواطنة قديم قدم المدن الإغريقية والرومانية إلا انه كان قائماً على عدم اعتماد المساواة الاجتماعية كأس لمنح المواطنة في المرحلة الأولى من ظهوره، لكنه توسع فيما بعد لدى الرومان ليشمل الشعوب الخاضعة له.

لكن في عصر النهضة الحديثة لاقى هذا المفهوم اهتمام المفكرين والسياسيين.

كذلك هو الحال في التجارب العربية إذ كانت مثل التجارب السياسية الإغريقية والرومانية، توفر قدراً من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار.

كذلك تمتع الفرد في بدايات المجتمع الإسلامي بعضوية تامة وفورية في المجتمع السياسي، إذ اعتبر الدين الإسلامي إن مصطلح المسلم معادلاً دقيقاً للمصطلح الغربي (مواطن)، بمعنى الفرد الكامل العضوية في المجتمع السياسي والذي له حقوق وعليه واجبات تحتم عليه المشاركة في الحياة العامة.

المطلب الثاني: مفهوم المواطنة

إذا بحثنا في أصل الكلمة الانكليزية (المواطن Citizen) سنجد إنها تنحدر من أصول لاتينية، بمعنى الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية،

وبهذا المعنى نادت فكرة المواطنة بتحمل كل شخص المسؤولية السياسية ودافعت -بالتالي- عن التنظيم الإرادي للحياة المجتمعية ضد كل أنواع المنطق غير السياسي[٢٥].

أما تعريفها فتشير دائرة المعارف البريطانية إلى إنها ((علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة))[٢٦].

فموسوعة كولير الأميركية فتشير إلى المواطنة على إنها ((أكثر أشكال العضوية في الجماعة السياسية اكتمالاً وربما يدخل في هذا الإطار التعريف القائل بأنها العضوية في امة من الأمم)[٢٧].

أما في اللغة العربية فان كلمة (المواطنة) التي هي مشتقة من كلمة (الوطن) الذي يدل على (المكان)[٢٨]، قبل أن تتطور دلالاته اللغوية ليدل على الرقعة الجغرافية التي تقوم عليها الدولة التي قوامها (أرض وشعب وسلطة سياسية) وعلاقات التفاعل الجدلي بين هذه العناصر والتي تتجلى بقانون الدولة ونظام الحكم فيها[٢٩].

أما في الفكر العربي المعاصر فان أغلبية المفكرين العرب يعبرون أحسن تعبير عن مضمون ترجمة المصطلح الانجليزي (المواطنة Citizenship)، في عناوين مهمة مثل كتاب خالد محمد خالد (مواطنون لا رعايا)، وكتاب فهمي هويدي (مواطنون لا ذميون) تشير إلى أن كلمة المواطنة التي اختارها العرب لترجمة المصطلح الانجليزي هذا نجحت بإيصال المعنى وجعلت هذين الكتابين يقرأن من عنوانهما، وكان استخدام الكلمة مقروناً بالسعي إلى المساواة والمطالبة بالعدل والإنصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة[٣٠].

كذلك نجد (برهان غليون) في معرض دعوته إلى المواطنة يقول إن فكرة المواطنة كتحالف وتضامن بين أناس أحرار بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم

وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد[٣١].

ويقول أيضاً إن قوة الأمم التي تملك مصير العالم وتمسك بزمام الحضارة في عصرنا هذا تعود إلى إبداع مبدأ المواطنة، أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي... هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكل فرد معا[٣٢].

وقد شهد مصطلح المواطنة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر تطوراً كمياً ونوعياً باعتباره حقاً غير متنازعاً فيه، وقد أتسع نطاق شموله من المواطنين البالغين سن الرشد من الجنسين، كما تحسنت آليات ممارسته وزاد تأثيره في ارض الواقع عندما أصبح جميع المواطنين دون تمييز، ولا سيما المرأة، يتمتعون شيئاً فشيئاً بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيراً عن كون الشعب مصدراً للسلطات، أضف إلى ذلك اتساع رقعة مراعاته جغرافياً وتعدد العبارة وشمولها الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أضف إلى الحقوق السياسية والقانونية[٣٣].

وان هذا التحول تم بفعل تفاعل ثلاثة عوامل هي: الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وحكم القانون، وتطور كل منها. ثم انتقلت الحضارة الأوربية من المفهوم التقليدي للمواطنة، أي الإغريقي والروماني، إلى المفهوم الحديث للمواطنة... وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة واقر كحق ثابت في الحياة السياسية الغربية واتساع نطاق ممارسته تدريجياً باعتباره احد الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية الحديثة[٣٤].

لهذا أصبحت المواطنة في المجتمعات المعاصرة تعني الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون متباعدة أصلاً وتوفر لهم مصدراً

لوحدة طبيعية، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاتها، إي إنها تجعل السياسة موضوعاً لمشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم، فهي إذن هوية وتعبير عن الانتماء إلى مجتمع سياسي ما ، وهي صفة تلحق بالفرد بسبب علاقته بالوطن ويترتب عليها أن تكون للمواطن حقوق سياسية تضمنها المشاركة السياسية الفعالة(٣٥).

وتطرح دراسة حديثة رؤية تتعلق بـ (مقومات المواطنة) تتلخص فيما يلي(٣٦):

أولاً: المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل منهم الفرد والفرد الآخر ويتحلون بروح التسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

ثانياً: من اجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو...، كذلك على القانون أن يحمي وان يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد، وان يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية، كذلك ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الإنصاف، كما إن على القانون أن يُمكن الأفراد من أن يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم في المجتمعات التي ينتسبون إليها.

المطلب الثالث: أبعاد مفهوم المواطنة

كما أوضحنا سابقاً انه عند قيام الدولة القومية الأوربية الحديثة في عصر النهضة أخذت تبرز مفاهيم وسياسات وأنظمة جديدة من قبيل السيادة المطلقة داخل حدود الدولة وبعدها برزت الحاجة الى تقنين الموازنة بين حقوق المواطنة وسلطات الدولة عن الطريق التوصل الى العهود الدولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٧].

لذا نقصد بـ (أبعاد المواطنة) هي (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) للمواطنة.

أما الحقوق المدنية والسياسية، فهي تمثل الجيل الأول من أجيال حقوق الإنسان، وهو جيل حقوق الإنسان الفرد والمواطن.. وهدف هذه الحقوق تأمين سلامة الكيان المادي والمعنوي للإنسان وهي تشمل: حق الإنسان في الحياة، وفي الاعتراف له بالشخصية القانونية، وعدم الخضوع للتعذيب، والحق في الأمان، وعدم رجعية القوانين، وحرمة الحياة الخاصة، وحرية التنقل والإقامة، وحق اللجوء، وحرية الفكر والضمير والتعبير عن الرأي، وحرية تكوين الجمعيات، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وحق الملكية، وحرمة الحياة الخاصة[٣٨].

في حين تمثل الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، الجيل الثاني من أجيال حقوق الإنسان، وهي تشمل: الحق في العمل، والحقوق النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب، والحق في مستوى معيشة لائق، والحق في الضمان الاجتماعي، والحقوق العائلية (حقوق العائلة والأمومة والطفولة)، والحق في الصحة، والحق في التربية والتعليم، والحقوق الثقافية بما فيها الحق في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، والمساواة في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[٣٩].

ويذهب باحث آخر إلى تقسيم أبعاد حقوق المواطنة إلى ثلاثة أنواع وهي كالتالي[٤٠]:

حقوق المواطنة المدنية، وأطلق عليها أسم "الجيل الأول للحقوق"، وهي حقوق المساواة القانونية والحماية من التمييز، وحق الحياة، وحرية الرأي، والعدالة.

حقوق المواطنة السياسية، وأطلق عليها أسم "الجيل الثاني للحقوق"، إذ تتصل بشكل أساسي بمشاركة

الفرد في ممارسة السلطة كمرشح، أو ناخب،... وتتحقق "المواطنة السياسية" بكفالة حق التصويت للجميع ونزاهة وحرية الانتخابات، كما ترتبط المواطنة السياسية بتوفر المساءلة والرقابة المتبادلة بين مؤسسات النظام السياسي.

حقوق المواطنة الاجتماعية، وأطلق عليها "الجيل الثالث للحقوق" إذ ترتبط هذه الحقوق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تؤثر على الجوانب الحياتية المختلفة وعلى إمكانية تطوير الفرد لقدراته وتحقيق ذاته إلى أقصى حد يمكن بلوغه.

وقد ربط هذا الباحث الأبعاد السياسية للمواطنة مع الأبعاد الأخرى لها إذ قال: (إن المشاركة الواعية والفاعلة في العملية السياسية لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن مسبوقة بمشاركة اقتصادية واجتماعية وثقافية).

وأعطى باحث ثالث الأولوية للأبعاد السياسية والقانونية للمواطنة لكونها السبيل الناجع والضمانة الحقة لتنمية إمكانية النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الأخرى، وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطياً[٤١].

أي إن المواطنة المعاصرة خرجت من نطاقها التقليدي إلى حق ثابت في الحياة القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدولة ومواطنيها، وبذلك يكون مفهوم المواطنة الكاملة على النقيض حتى من الدولة الملكية والارستقراطية. فالمواطنة حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة حكم القانون والمشاركة المدنية السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات[٤٢].

لذلك تتجسد المواطنة في مجتمع معين على شكل مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية تقوم على قاعدة المساواة بين الأفراد في ضمان الحقوق وفي التكليف بالواجبات بغض النظر عن الاختلافات القائمة على أساس الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الثقافة، أو غيرها. كذلك تعمل تلك

القواعد على تحقيق المشاركة الكاملة للأفراد وتعزز من قدرتهم على مراقبة المسؤولين العاملين بشكل مستمر(٤٣).

أما في مقابل واجبات الدولة المتمثلة في منح المواطنين حقوق التمتع بحرياتهم المكفولة في المواثيق الدولية، وبحمايتها على وفق مبادئ المساواة، والعدل، والأنصاف، فإن المواطنة تقتضي كذلك إلزام المواطن ـ سواء كان فرداً،أم عضواً في هيئة من هيئات المجتمع ـ بواجبات ومسؤوليات تجاه المواطنين الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه وتجاه المجتمع الدولي والعالمي وتتلخص هذه الواجبات والمسؤوليات على صعيد الجماعة الوطنية(٤٤).

كذلك من واجبات المواطن، أن يحترم بشكل متبادل اختيار الآخرين لهوياتهم الثقافية واللغوية ولحريتهم في إنمائها ، أو في تعديل اختيارهم هذا ، وأن يشارك في سياسات التعاون والحوار الثقافي بما يكفل له ولغيره التعريف بثقافته بأشكال التعبير السلمية التي يجيدها، والإلمام بالتراث الثقافي الوطني وبالتراث الثقافي العالمي المشترك بين الإنسانية وبما يضمن في الوقت نفسه الإعلاء من شأن رفعة الديمقراطية(٤٥).

ومن أجل إن تتم هذه الأمور، لا بد من توعية المواطنين على أمور منها التربية المدنية.

وقد اتفق الباحثون التربويون الاجتماعيون على تحديد مضمون (التربية المدنية)، وان اختلفوا في تعريفها أحياناً ، فالبعض يعرفها:(هي جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتها لفائدتها المتبادلة)، في حين يدمج بعضهم الآخر(التربية المدنية) بـ (التربية الأخلاقية) غير مميز بينهما معتبراً إن فحواها هو ذاته، مع أن التربية المدنية هي أشمل من التربية الأخلاقية ، وان كانت التربية الأخلاقية قاعدة لازمة للأولى ، فالتربية المدنية مرتبطة بمفهوم المجتمع المدني، والمواطن، وحقوق الإنسان، والديمقراطية(٤٦) .

لذلك فمضمون التربية المدنية هو صقل الشخصية الإنسانية بتدرب الإنسان على الحياة الاجتماعية وتمرسه بها حتى يقوم بدوره فيها بانسجام تام مع الآخرين ومع متطلبات الجماعة، وذلك بخلق ضمير اجتماعي لدى كل مواطن يستند إلى قيم التعاون والعدالة والديمقراطية وحب الوطن وتوظيف كل الطاقات لبنائه لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية[٤٧].

فالوعي عندما يصل إلى مرحلة تجميع القوى الكلية للمجتمع فهذا يعني تجلي الوعي الجمعي بأعلى صورة في المواطنة ، وعليه يحق القول أن المجتمع عندها وصل إلى مرحلة تكوين ما يمكن تسميته (المصلحة الاجتماعية)، وأصبح الحديث عن المجتمع المدني مقروناً بالمواطنة قطعاً، لكونه يعني ارتباطاً أكبر والتزاماً أعمق ومشاركة وتضامناً متزايداً في العمل الاجتماعي.[٤٨]

أي بعبارة أخرى انه بواسطة التربية المدنية تتكون المواطنة، التي هي شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة ، وشعور كل من الفرد والجماعة بالروابط المتبادلة، والمصالح المشتركة.

والآن فان من المفترض بالمجتمع المدني أن يحيي دور الجماعات ، وان يدرب المواطنين الناشطين ، وان يؤسس تقاليد الاحترام والتعاون ، وان ينشط الميدان العام ، لتكون المواطنة المتراس الذي يحمي المجتمع[٤٩].

وختاماً لهذا المطلب: إن ممارسة المواطنة على أرض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف يؤدي إلى ارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن والمساهمة في صنع الحضارة.

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

١- إن مفهوم المواطنة قديم قدم المدن الإغريقية والرومانية إلا انه كان قائماً على عدم اعتماد المساواة الاجتماعية كأساس لمنح المواطنة في المرحلة الأولى من ظهوره، لكنه توسع فيما بعد لدى الرومان ليشمل الشعوب الخاضعة لهم.

٢- في عصر النهضة الأوربية الحديثة لاقى هذا المفهوم اهتمام المفكرين والسياسيين.

٣- كذلك هو الحال في التجارب العربية إذ كانت مثل التجارب السياسية الإغريقية والرومانية، توفر قدراً من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار.

٤- كذلك تمتع الفرد في بدايات المجتمع الإسلامي بعضوية تامة وفورية في المجتمع السياسي القائمة على العدل والمساواة والتعاون والتسامح بين أفراد المجتمع. إذ اعتبر الدين الإسلامي إن مصطلح المسلم معادلاً دقيقاً للمصطلح الغربي (مواطن)، بمعنى الفرد الكامل العضوية في المجتمع السياسي والذي له حقوق وعليه واجبات تحتم عليه المشاركة في الحياة العامة.

٥- وقد شهد مفهوم المواطنة في عصر النهضة الأوربية تطوراً كمياً ونوعياً باعتباره حقاً لا يمكن التنازل عنه، وان هذا التطور تم بفعل تفاعل ثلاثة عوامل هي: الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وحكم القانون.

٦- إن للمواطنة أبعاد مختلفة مرتبطة بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧- للمواطنة علاقة وثيقة بالنظام الديمقراطي الذي يستمد شرعيته من المواطنين.

٨- لكي تكتمل المواطنة فيجب تنشيط مؤسسات المجتمع المدني إذ تقوم على أحياء دور الجماعات، وتدريب المواطنين الناشطين، وان تؤسس تقاليد الاحترام والتعاون المتبادل بين المواطنين.

هوامش البحث و مصادره

(١)كليفورد اورويـن: المواطنة والسلوك الحضاري كمكونين للديمقراطية الليبرالية، في كتاب: السلوك الحضاري والمواطنة، تحرير: ادوار سي. بانفيلد، ترجمة: سمير عزت نصار، مراجعة: الدكتور. أحمد يعقوب المجدوبة، ط/ الأولى، (دار النسر للنشر والتوزيع- عمان)، ١٩٩٥، ص١٠١.

(٢)نقلاً عن: بتول حسين علوان: المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد،٢٠٠٦، ص ٨. كذلك ينظر: د. غانم محمد صالح: الفكر السياسي القديم والوسيط، (دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل)، ٢٠٠١، ص ص١٩-٢٠.

(٣)بتول حسين علوان: مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠-١١.

(٤)أمل هندي الخزعلي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية- المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)، في : مجلة العلوم السياسية، العدد/ ٣٢، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٦، ص١٣١.

(٥) علي خليفة الكواري :مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في كتاب: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مجموعة مؤلفين،(مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت)،٢٠٠١،ص٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٧) المصدر نفسه،ص٢٥.

(٨)أمل هندي الخزعلي: إشكالية المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر، في: مجلة العلوم السياسية، العدد/٣١ ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص١٠٣.

(٩)روبرت أ. جولدوين: الحقوق والمواطنة والسلوك الحضاري،في كتاب: السلوك الحضاري والمواطنة، مصدر سبق ذكره،ص٦٨.

(١٠)نقلا عن :أمل هندي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية- المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)،مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(١١)بتول حسين علوان: مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١٢)رياض عزيز هادي: حقوق الإنسان (تطورها- مضامينها- حمايتها)،بغداد،٢٠٠٥،ص٢٥.

(١٣)المصدر نفسه ،ص ص٢٥-٢٦.

(١٤) المصدر نفسه ، ص٢٧.

(١٥)المصدر نفسه ، ص٢٨.

(١٦)قحطان عبد الرحمن الدوري: الشورى بين النظرية والتطبيق، (مطبعة الأمة- بغداد)، ١٩٧٤، ص٢٤.

(١٧)المصدر نفسه، ص٢٥.

(١٨)كريم شغيدل: أسس المواطنة وصور الالتباس، في: مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد/١٠، (منظمة الإسلام والديمقراطية- بغداد)، شباط ٢٠٠٥، ص١٤٣.

(١٩)القرآن الكريم : سورة النحل، آية ٩٠.

(٢٠)القرآن الكريم: سورة الحجرات ، آية ١٣.

(٢١)أمل هندي: إشكالية المواطنة...، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

(٢٢)حسين درويش العادلي: المواطنة، الطبعة الثانية ، (دار المرتضى- بغداد)، ٢٠٠٦، ص٦٠.

(٢٣)عبد الوهاب الأفندي: إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن، في كتاب: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٢٤)عبد الوهاب الأفندي: مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

(٢٥) ألان تورين: ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية، أم ضمانات الأقلية،ترجمة حسن قبسي،(دار الساقي- بيروت)،١٩٩٥،ص١٤.

(٢٦)Encyclopedia Britannica, Inc, The New Encyclopedia Britannica, 15th ed. (Chicago, IL: The Encyclopedia, 1992), Vol. 3, P. 332. (32 Vols,

(٢٧)نقلا عن: بتول حسين ، مصدر سبق ذكره،ص ص١٩-٢٠.

(٢٨)أنطوان نعمة (وآخرون): المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، المراجعة: مأمون الحموي (وآخرون)، ط/ الأولى، (دار المشرق-بيروت)، ٢٠٠٣، ص١١٢١.

(٢٩)جاسم الصغير: المواطنة الدلالات الحضارية والشريك السامي بين الوضعي والديني، في : مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد/ ٨، (منظمة الإسلام والديمقراطية- بغداد)، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٤، ص١٣٣.

(٣٠)علي خليفة الكواري: مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٤.

(٣١)برهان غليون: نقد السياسة الدين والدولة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت)، ١٩٩١، ص١٤٦.

(٣٢)المصدر نفسه، ص١٤٠.

(٣٣)علي خليفة الكواري: مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٣٤)المصدر نفسه ، ص٢٥ ،ص٢٩.

(٣٥)أمل هندي: جدلية العلاقة بين الديمقراطية- المواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)،مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(٣٦)علي خليفة الكواري: مصدر سبق ذكره،ص٣١.

(٣٧)حسين درويش العادلي: مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٣٨)رياض عزيز هادي: مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٣٩)رياض عزيز هادي: مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٤٠)عبد الله الفقيه: حول المواطنة المتساوية، صحيفة الوسط اليمنية، الأربعاء ١٨/يوليو/٢٠٠٧، متوافر على الموقع:
www.alwasat-ye.net
(٤١)علي خليفة الكواري: مصدر سبق ذكره، ص٣٩.
(٤٢)حسين درويش العادلي: مصدر سبق ذكره، ص٧.
(٤٣)عبد الله الفقيه: مصدر سبق ذكره.
(٤٤) سيف الدين كاطع : الوطن ، الوطنية ، المواطنة (جوهر ثبات للدولة الحديثة وقيمها في البناء والانطلاق)، في مجلة: المواطنة والتعايش، العدد الثامن، (مركز وطن للدراسات – بغداد)، كانون الثاني ٢٠٠٩،ص٤٦.
(٤٥) سيف الدين كاطع: مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.
(٤٦) عبد الله مجيدل : التربية المدنية / أزمة الانتماء والمواطنة، في مجلة : المواطنة والتعايش، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ص٥٤- ٥٥.
(٤٨)شهاب أحمد الفضلي: المواطنة والسلوك (أهم مكونات الديمقراطية الحديثة)، في مجلة : المواطنة والتعايش، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٤٩)شهاب أحمد الفضلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.